جامعة: 08 ماي 1945 – قالمة		الشعبة: دراسات لغوية
كلية: الآداب واللغات		التخصص: لسانيات عامة
قسم: اللغة والأدب العربي		المقياس: أصول النحو
الأستاذ: د.عبد الناصر درغوم		المستوى: الثانية ليسانس

الاجتهاد ومواقف العلماء

أولا: كيفية الاستدلال في الاجتهاد:

الاجتهاد كما يعرفه الشريف الجرجاني في كتابه "التعريفات" هو: "الاجتهاد: في اللغة بذل الوسع [...] بذل المجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال".

والمقصود بكيفية الاستدلال طرائقه القائمة على اتباع جملة من القواعد، نذكر منها:

1–قال ابن الأنباري: إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما والترجيح في شيئين: أحدهما: الإسناد, والآخر المتن.

فأما الترجيح بالإسناد فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ وذلك كأن يستدل الكوفي على النصب بـ (كما) بقول الشاعر:

اسمع حديثا كما يوما تُحَدِّثَه .:. عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

فيقول له البصري: الرواة اتفقوا على أن الرواية: كما يوما تحدثُه؛ بالرفع ولم يروه أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر فكان الأخذ بروايتهم أولى.

وأما الترجيح في المتن فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلافه وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال (أن) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى .:. .....

فيقول له البصري: قد روي (أحضر) بالرفع أيضا وهو على وفق القياس فكان الأخذ به أولى وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمرا بلا عوض.

2– قال في الخصائص: "اللغات على اختلافها حجة, ألا ترى أن لغة أهل الحجاز في إعمال (ما) ولغة بني تميم في تركه كل منهما يقبلها القياس فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من

الأخرى لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسا بها فأما رد إحداهما بالأخرى فلا ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم: " نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف ". هذا إن كانت اللغتان في القياس سواء أو متقاربتين.

فإن قلت إحداهما جدا وكثرت الأخرى جدا أخذت بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا ألا ترى أنك لا تقول: المال لك ولا مررت بك قياسا على قول قضاعة المال له ومررت به ولا أكرمتكش قياسا على قول من قال: مررت بكش.

فالواجب في مثل ذلك استعمال ما هو أقوى وأشيع ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئا لكلام العرب فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء لكنه مخطيء لأجود اللغتين فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع فإنه غير ملوم ولا منكر عليه ". انتهى

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: " كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه ".

3- قال ابن الأنباري: " إذا تعارض قياسان أخذ بأرجحهما وهو ما وافق دليلا آخر من نقل أو قياس فأما الموافقة للنقل فكما تقدم.

وأما الموافقة للقياس فكأن يقول الكوفي: إن (أن) تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل ولا تعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها.

فيقول البصري: هذا فاسد لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع فما ذهبت إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة. وذلك لا يجوز ".

4-قال في الخصائص:" إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره نحو: (استحوذ عليهم الشيطان) فهذا ليس بقياس لكنه لابد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم, ثم أنك من بعد لا تقيس عليه غيره فلا تقول في استقام: استقوم ولا في استباع: استبيع ".

5-إن تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به.

ذكره ابن الأنباري في كتابه.

ثانيا: حال المستدل المجتهد وشروطه:

قال السيوطي: " شرط المستنبط لشيء من مسائل هذا العلم, المرتقي عن رتبة التقليد أن يكون عالما بلغة العرب, محيطا بكلامها, مطلعا على نثرها ونظمها, ويكفي في ذلك الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللغات والأبنية, وإلى الدواوين الجامعة لأشعار العرب, وأن يكون خبيرا بصحة نسبة ذلك إليهم, لئلا يدلس عليه شعر مولد, أو غير مصنوع عالما بأحوال الرواة, ليعلم المقبول روايته من غيره, وبإجماع النحاة كيلا يخرق، وبالخلاف, كيلا يحدث قولا زائدا خارقا, إذا قلنا بامتناع ذلك.

"[الاقتراح].